١٨- محمد بن جرير بن يزيد بن كثير بن غالب الآملي، أبو جعفر الطبري. جامع البيان في تأويل القرآن، تحقيق: أحمد محمد شاكر (بيروت: مؤسسة الرسالة، ط١، ١٤٢٠هـ/٢٠٠٠م).

١٩- محمد بن حبان بن أحمد بن حبان بن معاذ بن مَعْبدَ، التميمي، أبو حاتم، الدارمي البُستي ، الإحسان في تقريب صحيح ابن حبان، ترتيب: الأمير علاء الدين علي بن بلبان الفارسي، حققه وخرج أحاديثه وعلق عليه: شعيب الأرنؤوط، (بيروت: مؤسسة الرسالة، ط١، ١٤٠٨هـ/١٩٨٨م).

٢٠- محمود بن عمر الزمخشري، الكشاف عن حقائق التنزيل وعيون الأقاويل في وجوه التأويل، تحقيق: عبد الرزاق المهدي، (بيروت: دار إحياء التراث العربي، د.ط، د.ت).

٢١- مسلم بن الحجاج أبو الحسن القشيري النيسابوري، المسند الصحيح المختصر بنقل العدل عن العدل إلى رسول الله (صل الله عليه وسلم)، تحقيق: محمد فؤاد عبد الباقي، (بيروت: دار إحياء التراث العربي، د.ط، د.ت).

٢٢- يحيى بن سلام بن أبي ثعلبة، التيمي بالولاء، من تيم ربيعة، البصري ثم الإفريقي القيرواني. تفسير يحيى بن سلام، تقديم وتحقيق: الدكتورة هند شلبي، (بيروت: دار الكتب العلمية، ط1، 1425هـ/2004م).

https://www.alyaum.com/articles/6072455?rss=1. Accessed on 16-Jan-2019.

نقد الحديث في المراكز التغريبية الراهنة
دراسة أصولية تحليلية
Criticism of the hadith in the current western centre a fundamentalist and analytical study

د. ئاوات محمد آغا بابا
قسم اللغة الكردية، كلية التربية في شارةزوور-جامعة حلبجة
Dr. Awat Mohammed Agha Baba
Kurdish department, Education College of Sharazur, Halabja University
د. إحسان عبدالمنعم سماره
أستاذ العقيدة والفكر الإسلامي بجامعة جرش سابقا
Dr. Ihsan Abdulmunem Samra

ملخص البحث:

يتعلق هذا البحث بموضوع نقد الحديث في المراكز التغريبية الراهنة، ومن ينتسب إلى هذه المراكز انتسابا مباشرا كالمستشرقين، أو من خلال أقلام العلمانين، أو من خلال من هو غافل أو مخدوع عن دوافع وأغراض هذه المراكز في نقد الحديث، حيث يستغل تلك المراكز جهودهم مجانية، أو بالمقابل خاصة جهود الذين يدعون إلى الاكتفاء بالقرءان الكريم. وقد تناول البحث تعريف النقد والمتن، وتعريف الحديث عند المراكز التغريبية، وأيضًا بيان أهم القواعد والموازين التي من خلالها تنتقد ما ينسب للنبي عليه السلام. وتناول أيضا بواعث نقد الحديث عندهم. وقد استخدم المنهج الوصفي وذلك بوصف نقد الحديث ووصف القواعد والموازين التي ينتقد على أساسها الحديث. وكذلك المنهج الاستقرائي وذلك بتتبع كتبهم والاستشهاد بآرائهم حول السنة، وكذلك المنهج التحليلي وذلك بتحليل ما أوردوه من أدلة

لتعزيز آرائهم حول الحديث ونقده. وقد توصلت الدراسة إلى عدة نتائج أهمها: أن بواعث نقد الحديث هو هدم الإسلام، أو إيجاد فراغ تشريعي فيها من خلال سلخ القرءان من السنة المبينة له. وقواعدهم في نقد الحديث مبني على المغالطة والتدليس، والتحريف وإخفاء ما يتعارض مع ما يشتهونه. مخالفة جميع الضوابط الأصولية في التعامل مع النص. وقد توصلت الدراسة أيضا إلى ضرورة وضع حد لمن يقحم نفسه في نقد الحديث وذلك بعدم فتح الباب على مصراعيه في المراكز العلمية الإسلامية لكل من هب ودب ليدلي بدلوه في نقد الأحاديث ووضع قواعد وموازين لقبوله أو رده بناء على ما يشتهيه، وإنما يقتصر ذلك على الثقاة العدول من المؤهلين لفن نقد الحديث ولديهم الملكة النقدية والبصيرة والفهم الثاقب بكل ما يتعلق بالحديث وعلومه حسب الضوابط الأصولية في التعامل مع النص.

ويتكون البحث من ثلاثة مباحث:

المبحث الأول: معنى نقد الحديث

المبحث الثاني: القواعد والموازين لنقد الحديث في المراكز التغريبية

المبحث الثالث: بواعث نقد الحديث في المراكز التغريبية

الكلمات الافتتاحية: نقد الحديث، المراكز التغريبية، بواعث نقد الحديث.

مقدمة البحث:

إن نقد الحديث مسألة قديمة حديثة تتجدد في العالم الإسلامي، بمعنى قديمة أنه ظهر بظهور الفتنة والِفَرق بين المسلمين من جهة، وظهور الوضع والكذب على رسول الله صلى الله عليه وسلم إما ترغيبا وإما ترهيبا، أو من قبل أعداء الإسلام، وبمعنى حديثة أنه ظهر مع ظهور المراكز التغريبة والاستشراقية لدراسة الإسلام من أجل محاربتها تارة، ومن أجل تحريفها تارة أخرى، أو من أجل إثارة الشكوك حوله ابتداء بالحرب على القرءان وانتهاء بالحرب على الأحاديث النبوية الشريفة وإثارة الشكوك حولها، ففي هذا البحث يلقي الباحثان الضوء على نقد الحديث في المراكز التغريبية الراهنة، فيكون البحث متناولا نقد الحديث في هذه المراكز مع بيان منهجهم في نقد الأحاديث المبنية على إخفاء ما لا يشفع لهم ولا يعزز توجهاتهم، أو يعتمد على التضليل، أو على الشك في الأحاديث بحجج واهية أهمها: أنها صناعة بشرية، وأن الحديث ورد في القرءان بمعنى كلام الله فلا يجوز إطلاق لفظ الحديث على ما روي عن النبي عليه السلام، وبحجة نهي النبي عليه السلام عن كتابة الأحاديث، ووجود التناقض بين الروايات، أو بمنع الصحابة من الرواية، أو أن الصحابة لم يكونوا عدولًا، أو أن الحديث دُوّن بعد قرن أو يزيد من وفاة الرسول عليه السلام، وأن العلماءلم يتناولوا نقد المتن بل ركزوا على نقد الإسناد فقط، وغيرها من الحجج. ومنهجهم في ذلك يعتمد على الغش والتدليس والتحريف والتضليل، ويتناول البحث أيضا بواعث النقد عندهم حيث يرتكز أهم بواعثهم على سلخ القرءان من السنة وإيجاد الفراغ التشريعي ومن ثمَّ إملاء هذا الفراغ بالعقل القاصر والتشهي والهوى أو الاقتباس من القوانين الوضعية والاتجاه نحو العلمانية.

المبحث الأول: معنى نقد الحديث

ويتضمن هذا المبحث مطلبين:

المطلب الأول: معنى النقد

النقد لغة: النقر للاختبار، أو إظهار ما في الشيء من عيب أو حسن، ومنه نقد الأدب والشعر ونحو ذلك. ونقد الشيء نقره ليختبره، أو ليميز جيده من رديئه. (ابن فارس، ٢٠٠١م، ص١٠٠٦)، (الفيروزآبادي، ٢٠٠٥م، ص٤١٢).

ومعنى المتن لغة: المتن في اللغة: الصلب، والظهر، وما صلُب وارتفع من الأرض، ومتن الكتاب أصله، ويقال رجل متن: أي صلب. (الزمخشرى، ١٩٩٨م، ج١، ص ١٩٢-١٩٣)، (إبراهيم، وآخرون، د. س، ج٢، ص٨٥٣).

والمتن في الاصطلاح: ورد في معنى المتن اصطلاحًا أكثر من تعريف أهمها في اصطلاح المحدثين:

جاء في قواعد التحديث: المتن هو : "ألفاظ الحديث التي تقوم بها المعاني." (القاسمي، ٢٠٠٤م، ص٣٤٢)، وجاء في المنهل الروي: المتن في اصطلاح المحدثين: "ما ينتهي إليه غاية السند من الكلام." (ابن جماعة، ١٩٨٦م، ج١ ص٢٩)، وجاء في الإلماع المتن: "ما وقع في غاية السند من القول أو الفعل أو التقرير." (اليحصبي، د.س، ص١١٩).

المطلب الثاني: معنى الحديث لغةً واصطلاحًا:

الحديث لغةً: وردت كلمة الحديث في اللغة بمعنى الجديد، أي ما يقابل القديم، ووردت بمعنى الخبر، ويطلق على القليل منه والكثير، وهذا ما قاله أصحاب القواميس حيث ورد: "الحديث: الجديد ... والخبر ... وكل ما يتحدث به من كلام وخبر، ويقال: الحديث ذو شجون، ذو فنون وأغراض." (الفيروزآبادي، القاموس المحيط، ص١٢٠٨،١٦٧، (ابن منظور، ١٩٨٤، ج٢، ص١٣٣)، (مصطفى ورفاقه، ص١٦٠)، (السيوطي ٢٠٠٣م، ص٤٢).

إذن فالحديث في اللغة مرادف للخبر. وفي هذا الخصوص قال محمد عجاج الخطيب: "فالحديث والخبر في اللغة مترادفان من وجه." (الخطيب، ١٩٨٨م، ص٢٠).

الحديث اصطلاحًا: وردت كلمة الحديث في نصوص القرءان الكريم والسنة المطهرة، بنفس المعنى اللغوي المرادف للخبر، كقوله تعالى: (... إِن لَّمْ يُؤْمِنُوا بِهَذَا الْحَدِيثِ أَسَفاً) الكهف: (٦)؛ وقوله سبحانه: (وَأَمَّا بِنِعْمَةِ رَبِّكَ فَحَدِّثْ) الضحى: (١١). إلا أن العلماء استخدموها في العلوم الشرعية عند إطلاقها للدلالة على السنة النبوية، علمًا أن النبي صلى الله عليه وسلم استعملها بمعنى القرءان الكريم، واستعملها بمعنى السنة كما هو مبين في قوله صلى الله عليه وسلم: "إن أحسن الحديث كتاب الله...." (البخاري، ١٩٩٨، ص١١٧٧). وقوله لأبي هريرة عندما سأله عن أسعد الناس بشفاعته: "لقد ظننت يا أبا هريرة أن لا يسألني عن هذا الحديث أحد أول منك، لما رأيت من حرصك على الحديث." (البخاري، ١٩٩٨، ص٤٥). وقوله صلى الله عليه وسلم: "من حدّث عني بحديثٍ يرى أنه كذب فهو أحد الكاذبين." (مسلم ١٩٩٨، ص٢١).

؛ ويقول الخطيب: "وقد تطور استعمال هذا اللفظ، وأصبح يطلق على نوع خاص من الأخبار...." (الخطيب، ١٩٩٨، ص٢٠).

إلا أن في المراكز التغريبية لهم نظرتهم الخاصة لمعنى الحديث فمثلا ينفى شاخت وجود أحاديث صحيحة منسوبة للنبي عليه السلام، بل هو كلام علماء المسلمين وأقاويلهم من القرنين الثاني والثالث من الهجرة، وضعت على لسان النبي زورا وبهتانا. (بهاء الدين، ١٩٩٩م، ص٢٢).

ويفرق أحمد عبده ماهر بين الأقوال والأعمال المنسوبة للنبي عليه السلام فالأقوال ليست وحيا بينما الأعمال تعتبر وحيا حيث يقول: "لذلك فالسنة القولية ليست وحيًا، ويمكن للنبي صلى الله عليه وسلم أن ينطق عن الهوى، لكن الرسول محمد صلى الله عليه وسلم لا ينطق عن الهوى لأن الرسول يعني الرسالة... يعني القرءان." (ماهر، ٢٠١٤، ص٤٤). وهذا يعني أن السنة القولية ليست وحيا بينما السنة الفعلية تعتبر وحيا كما يقول هو تحت عنوان: "السنة النبوية القولية ليست وحيًا من السماء" ثم يعيب على علماء الحديث بقوله: "ومن مغالطاتهم التي أوردتهم أودية التهلكة قولهم بأن السنة وحي، وهم ما قالوا ذلك إلا ليجعلوها مصدرا من مصادر التشريع وأنا أراها كذلك، غير أنهم يدمجون السنة العملية المتواترة التي لم يأتها الباطل من بين يديها ولا خلفها في غالبها، بالسنة القولية الظنية الثبوت ليحصلوا على خضوع الناس للسنة القولية المدونة فيما يسمونه كتب الصحاح." (ماهر، ٢٠١٤، ص٤٣)، ويقول تحت عنوان: "السنة النبوية عندنا" "وسنة النبي صلى الله عليه وسلم هي ما ثبت على سبيل اليقين اعتياد النبي صلى الله عليه وسلم فعله تطبيقا لكتاب الله، وما استمر في قوله تقربا إلى الله على سبيل الدوام. وليست السنة أن يقول النبي صلى الله عليه وسلم قولًا لمرة واحدة فيسميه الجهلاء سنة، فالسنة هي العادة الفعلية الثابتة والمتكررة وليست مقولة، وهي أيضا العادة القولية المتكررة كدعاء بذاته تكرر منه، ولابد أن يكون هذا الفعل المتناغم مع القرءان أو القول المتكرر مما يقرب إلى الله على سبيل التعبد." (ماهر، ٢٠١٤، ص٢٩).

ويفرق عدنان الرفاعي في كتابه الدولة الحرة بين النبي والرسول بقوله: "فالله تعالى لم يقل: (أطيعوا النبي)، أو: أطيعوا محمدا)، أو: (وما آتاكم النبي فخذوه)، أو (وما آتاكم محمد فخذوه)، أو: (من يطع النبي فقد أطاع الله)، أو (من يطع محمدا فقد أطاع الله).. وفي ذلك لبان إلهي عظيم إلى أن ساحة اتباع منهج الله تعالى تتعلق بصفة الرسالة، التي هي في النهاية تتعلق بكتاب الله تعالى." (الرفاعي، ٢٠١٦، ص٢٠).

ويرى الرفاعي في كتابه الفارق أن الوحي محصور في القرءان الكريم حيث يقول: "أن القول بوحي آخر خاص بالسنة الشريفة مستقل عن وحي

القرآن الكريم، هو قول فاسد ينقضه كتاب الله تعالى جملة وتفصيلا." (الرفاعي، ٢٠١٢، ص٦٨).

ويقول الرفاعي في كتابه الفارق: "لو تم سحب الصورة القرآنية (وما ينطق عن الهوى)، على كل ما نطق به محمد صلى الله عليه وسلم، لشمل ذلك حياته قبل الرسالة، لأنه لا يوجد في هذه الصورة القرآنية ما يشير إلى أن النطق محصور بعد مجيء الرسالة، وبالتالي لوصلنا إلى نتائج غير سليمة .. فنحن نعلم أن الوحي أتى النبي صلى الله عليه وسلم بعد أن أصبح عمره أربعين سنة، وليس من أول يوم في حياته." (الرفاعي، ص٦٠). ثم يتابع ويقول: "ثم كيف يكون قوله تعالى: "وما ينطق عن الهوى) ، شاملا لكل ما نطق به صلى الله عليه وسلم، والله تعالى يقول: (عفا الله عنك لم أذنت لهم حتى يتبين لك الذين صدقوا وتعلم الكذبين) التوبة ٤٣؟!!!." (الرفاعي، ص٦٢).

ويعاتب عدنان الرفاعي على تعريف العلماء للسنة في كتابه الفارق بقوله: "من هنا نرى أن التعريف الموروث للسنة ، بأنها كل ما فعل صلى الله عليه وسلم أو قال أو أقر، هو تعريف ليس صحيحا على الإطلاق...." (الرفاعي، ص٦٣).

المبحث الثاني: القواعد والموازين لنقد الحديث في المراكز التغريبية

ويتضمن هذا المبحث مطلبين

المطلب الأول: نبذة عن منتقدي الحديث

إن فكرة نقد الحديث ونبذ السنة والاكتفاء بالقرءان الكريم وإنكار السنة والأحاديث النبوية كمصدر للشريعة، أو عدم الاهتمام بالسنة في الوقوف على الأحكام الشرعية والنظم الإسلامية، لم تكن فكرة عفويّة، وإنما كان وراءها شرذمة من الضالين المضلين، ذوي الأهواء وأصحاب الفرق التي نشأت إثر الفتنة التي أسفرت عن قتل عثمان بن عفان رضي الله عنه. وعفا عليهم الزمن ثم استيقظت هذه الدعوة من جديد بالدراسات الاستشراقية مرة أخرى في القرن الثالث عشر الهجري (الخيرآبادي،٢٠١١، ص١١٦)، واتخذت شكلا منظما في شبه القارة الهندية (بخش، ٢٠٠٠، ص٨-٩). وقد تلاشت آثار تلك الفرق مع مرور الزمن، ولم يبق أي وجود لفكرة إنكار حجيّة السنة، كمصدر رئيس في التشريع الإسلامي، وفي كل الأمور الدينيّة في الإسلام، اللهم إلا ما هو موجود في بطون كتب تلك الفرق الميته، أو في بطون الكتب التي اهتمت بالرد على تلك المزاعم والضلالات. حتى جاء الاستعمار الغربي، بطلائعه الاستعمارية من المبشرين والمستشرقين، فنبشوا تلك الضلالات، وعملوا على إحيائها، من خلال أبواقهم الاستعمارية. من أمثال محمد عبده وتلاميذه، والمتأثرون بهم. وفي هذا الخصوص يقول الأعظمي: "وَوُجِد قديمًا بعض الأشخاص أو بعض الفرق التي طعنت في السنة النبوية، ولكنها انتهت بنهاية القرن الثاني أو على الأكثر بنهاية القرن الثالث، وما بقي لهم وجود. وقد استيقظت الفتنة مرّة أخرى في القرن الماضي، بتأثير من الاستعمار الغربي...، وتغير الزمن، وزالت دولة الإسلام، وجاء عهد الاستعمار والاستعباد وبدأ المستعمرون بنشر أفكارهم الخبيثة للقضاء على مقومات الإسلام. وفي هذه الظروف وُجد بالعراق من دعى إلى نبذ السنة، أما في مصر فترجع هذه الفتنة إلى عهد محمد عبده ... ثم مشى على هذا المنهج توفيق صدقي ... وأيد رشيد رضا توفيق صدقي بكتاباته ... ثم أحمد أمين ... ثم إسماعيل أدهم الذي قال إن الأحاديث ... مشكوك فيها ... وبعد هؤلاء تسلم اللواء أبو رية...." (الأعظمي، ١٩٨١، ج١، ص٢٥)، فخلف من بعد هؤلاء خلف أضاعوا السنة واتبعوا الشهوات من أمثال رشيد أيلال في كتابه البخاري نهاية أسطورة، وكتاب عفوا صحيح البخاري لعبد الأمير الغو، وكتاب جناية البخاري لزكريا أوزون، وغيرهم إلى قيام الساعة.

وهذا التيار المنكر للسنة، أو المشكك فيها، أو المتهاون فيها، أو الذي يهوّن من أمرها في الدين، ويرى إمكانية الاستغناء عنها، بحجة أن الدين الصحيح، والتدين الحق، يكفي فيه القرءان وحده يعود أصلهم إلى الزنادقة والغلاة كما يقول السيوطي: "وأصل هذا الرأي الفاسد أن الزنادقة وطائفة من غلاة الرافضة ذهبوا إلى إنكار الاحتجاج بالسنة والاقتصار على القرءان وهم في ذلك مختلفو[١] المقاصد...." (السيوطي، ١٩٨٧، ص١٤).

هذا التيار قديم جديد، ولذلك حذر منه النبي صلى الله عليه وسلم في قوله: "ألا إني أوتيت القرءان ومثله معه، ألا يوشك رجل شبعان على أريكته يقول: عليكم بهذا القرءان، فما وجدتم فيه من حلال فأحلوه، وما وجدتم فيه من حرام فحرموه...." (التبريزي، ١٩٨٥، ج١، ص٥٧)، (أبو داود ١٩٩٧، ج٥، ص١١-١٢)، وكذلك حذر منه الصحابة رضوان الله عليهم كما يظهر في أقوال عدد منهم، كقول عمر رضي الله عنه

"ألا وإن أُناسًا يقولون ما بال الرجم؟! وفي كتاب الله الجلد. وقد رجم رسول الله صلى الله عليه وسلم ورجمنا بعده." (البخاري، ١٩٩٨، ص١٣٠٢)، (مسلم، ١٩٩٨، ص٧٢٠).

وكذلك حذر العلماء من البحث عن المسائل الشرعية في القرءان الكريم وحده، واعتبروا أن ذلك من الضلال والتضليل. وفي هذا الخصوص قال أيوب السختياني: "إذا حدثت الرجل بالسنة، فقال: دعنا من هذا، وحدثنا من القرءان فأعلم أنه ضال مضلّ." (الخطيب البغدادي، ٢٠٠٣، ج١، ص٨٦).

ولقد استغلت الجهود المبذولة في الاحتياط للسنة النبويّة في عهد النبي صلى الله عليه وسلم، وعصر الصحابة والتابعين رضوان الله عليهم، من قبل ضعاف الإيمان وضعاف النفوس استغلالًا سلبيًا، حيث أخذوا يهوّنون من أمر السنة، ويشككون فيها، وأحيانًا يهوّلون في بعض الأراجيف الداعية لضرورة نبذ السنة وطرحها بناء على القواعد والموازين التي صاغوها من نتاج عقولهم وفي ذلك يقول محمد شحرور: "لقد بلغت كتلة الأحاديث النبوية المروية في كتبها حدًّا مذهلًا يرفضه العقلاء وينكره أهل التفكير والتدبر من ذوي الألباب...." (شحرور، ٢٠١٢، ص٢٢). ويتابع ويقول تحت عنوان "نقد معاصر لمفهوم السنة التراثي"؛ "إن صورة التدين التي قدمتها لنا الأحاديث والمرويات المنسوبة إلى الرسول صورة تختلف تماما عن تلك التي جاء بها الرسول (ص) من خلال التنزيل الحكيم. وهذا ما يجعلنا مصرّين على ضرورة إعادة الأمور إلى نصابها، وإعادة فهم الدين فهما صحيحا انطلاقا من التنزيل الحكيم، بإعادة دراسة الأحاديث وتنقيحها بناء عليه، بجعلها خاضعة لرقابته وليست ناسخة له، بسبب التناقض الكبير بين كتاب الله والأحاديث من جهة، وبين الأحاديث بعضها مع بعض من جهة ثانية، ما يبين أنها صناعة إنسانية لا غير." (شحرور، ٢٠١٢، ص٢٩). والذي يصبح حجة على شحرور هو إذا كانت الأحاديث صناعة إنسانية لا غير فلماذا تطلب إعادة دراسة الأحاديث وتنقيحها؟

المطلب الثاني: أهم القواعد والموازين لنقد الحديث

وأهم القواعد والموازين التي صاغوها هؤلاء من نتاج عقولهم وباستقراء كتبهم يجد الباحثان أن الموازين والقواعد التي ينتقدون على أساسها الأحاديث يعتمد على التضليل والتدليس والمغالطة والتشهي على النحو الآتي:

أولا: التضليل والتدليس: ومن أساليبهم في التضليل والتدليس ما يأتي:

١- أن النبي عليه السلام منع كتابة الأحاديث. إلا أن الأحاديث التي يستدلون بها إما أحاديث مرفوعة إلى النبي أو موقوفة أو منكرة أو ضعيفة مروية عن أبي سعيد الخدري، وأبي هريرة، وزيد بن ثابت (الأعظمي، ، ج١، ١٩٨١، ص٧٦-٧٨). إلا أن منكري السنة عند استشهادهم بهذه الروايات لا يذكرون حكم العلماء على هذه الروايات، ولم ينقلوا الروايات التي تبيح كتابة الأحاديث وبالتالي لم يلتفتوا إلى رأي العلماء في الجمع بين الروايتين. والمثال على ذلك ما كتبه محمد شحرور في كتابه الدولة والمجتمع فعندما يستشهد بالأحاديث التي نهى عن كتابة الأحاديث لم يذكر تخريج الحديث، فمثلا يستشهد بما ورد في كتاب تقييد العلم: "بلغ رسول الله أن أناسًا كتبوا أحاديثه، فصعد المنبر وقال: ما هذه الكتب التي بلغني أنكم قد كتبتم؟ إنما أنا بشر، فمن كان عنده شيء فليأت به. يقول أبو هريرة: فجمعنا ما كتبناه وأتلفناه، أو قال فاحرقناه." (شحرور، ١٩٩٥، ص٢٥). بينما تبين أن إسناد الحديث ضعيف وهو لم يذكره لأنه يؤيد ما ذهب إليه.[٢]

ويقول رشيد أيلال[٣]: "حيث يظن عوام الناس أن الحديث وحي كان مرادفا للقرآن من حيث النزول، وأن الرسول أمر بتدوينه إلى جانب القرآن، غير أن الحقيقة غير ذلك، فقد حكي العديد من رواة الحديث أنفسهم منع رسول الله صحابته الكرام من تدوين كلامه." (أيلال، ٢٠١٧، ص١٧). ومن حق القارىء أن يسأل صاحب الكتاب بأي منطق تعززون كلامكم عندما تريدون رفض الروايات تستشهدون بالرواية بينما في حالة الهجوم على الرواة والروايات تنكرون الرواية؟ بمعنى إذا كانت الرواية كاذبه فلماذا تستشهدون به على من يؤمن بالرواية؟

٢- أن الصحابة الكرام كانوا حريصين على التمسك بالقرءان وحده، وكانوا يحاسبون من يكثّر من رواية الأحاديث النبويّة. وعندما يستشهدون بالروايات التي تذكر أن عمر بن الخطاب رضي الله عنه منع أو سجن الصحابة لمنعهم من الرواية لا يذكرون أقوال العلماء في حكمهم على الرواية، فقط يستشهدون بما يعزز دعواهم فمثلا يستشهد محمود أبو رية ومن انتهج نهجه تحت عنوان: "الصحابة ورواية الحديث" حيث

يقول أبو رية: "وفي رواية ابن حزم في الأحكام أنه حبس ابن مسعود وأبا موسى وأبا درداء في المدينة على الأكثار من الحديث". (أبو رية، د.س، ص٢٩). وقد تجنى أبو رية على ابن حزم حيث نسب إليه الرواية لكي يؤهم القارىء أن الراوي هو ابن حزم، مع أنه ليس من روايته قطعا؛ بل ذكره في كتابه فقط ولم يرويه (أبو شهبة، د.س، ص٤٩). إلا أن ابن حزم انتقد هذه الرواية بقوله: "وروى عن ابن عمر أنه حبس ابن مسعود من أجل الحديث عن النبي صلى الله عليه وسلم وأبا الدرداء وأبا الذر...." (ابن حزم، د. س، ج٢، ص١٣٩). ثم قال ابن حزم في تعليقه على الرواية إنه:" (أي الخبر) في نفسه ظاهر الكذب والتوليد، لأنه لا يخلو عمر من أن يكون اتهم الصحابة وفي هذا ما فيه، أو يكون نهى عن نفس الحديث وعن تبليغ سنن رسول الله صلى الله عليه وسلم إلى المسلمين، وألزمهم كتمانها وجحدها وأن لا يذكروها لأحد، فهذا خروج عن الإسلام، وقد أعاذ الله أمير المؤمنين من كل ذلك، ولئن كان سائر الصحابة متهمين في الكذب على النبي صلى الله عليه وسلم فما عمر إلا واحد منهم، وهذا قول لا يقوله مسلم أصلا, ولئن كان حبسهم وهم غير متهمين لقد ظلمهم، فليختر المحتج لمذهبه الفاسد بمثل هذه الروايات الملعونة أي الطريقتين الخبيثتين شاء." (ابن حزم، د. س، ج٢، ص١٣٩). فلم يذكر أبو رية هذا الجزء من كلام ابن حزم.

٣- أن الأحاديث النبوية دونت بعد قرن أو يزيد (المطيري، ٢٠٠٢، ص١١١)، (البنا، ٢٠١٠، ص٤٤٤). في زمن العباسيين والأمة الإسلامية ملزمة بالقرءان فقط، ولكي يعزز شحرور ما يقوله ينفي تدوين الأحاديث في زمن النبي عليه السلام ولا يستشهد بما كتب في زمنه ويقول في كتابه الدولة والمجتمع: "أن بداية تدوين الحديث النبوي جاءت في العصر الأموي، ومعها بدأ الانتحال على رسول الله، وخاصة فيما يتعلق بأيديولوجية السلطة والطاعة والجهاد." (شحرور، ١٩٩٥، ص٢٥).

وبإمكان القارىء أن يتسائل كيف عرفت أنها وضعت في هذا الزمن بالدقة؟ أوليس اعتمدت على كتب المستشرقين ومنكري الأحاديث في تعزيز دعواك؟ أليس هذا اعتمادا على الرويات؟ لماذا رواياتك صحيحة ومتواترة وروايات غيرك موضوعة؟ وهل ورد في القرءان الكريم أن لا نلتفت للروايات ونلتزم بالقرءان فقط؟

ولم يكن إنكار السنة ديدن بعض الفرق والاتجاهات؛ بل تجد بعض الحكام يتسللون لواذا عن تطبيق شرع الله بحجة تناقض الأحاديث: حيث ألقى الرئيس الليبي السابق معمر القذافي خطابا بمناسبة الختمة المائة للمصحف المرتل وذلك في مساء الثالث من شهر تموز عام ١٩٧٨م في جامع مولاي محمد في طرابلس، وذكر: "أن الأحاديث التي وردت على لسان الرسول هي احاديث مشكوك بصحتها، لأنها دونت بعد مائتي سنة من وفاة الرسول. وأنه حصلت صراعات بين المسلمين، وأنه في فترة هذه الصراعات ظهرت أحاديث مزيفة ومزورة منسوبة إلى الرسول، لا أول لها ولا آخر، حتى يدل كل حزب من هذه الأحزاب الإسلامية المتصارعة على أن موقفه صحيح من الإسلام. وهكذا ظهر ستون نوعا من الأحاديث المتناقضة المتضاربة، وضرب (القذافي) مثلا على تضارب الحديث، بأن علي بن أبي طالب من المبشرين بالجنة، وعلي بن أبي طالب ينطبق عليه حديث: "إذا التقى المسلمان بسيفهما فالقاتل والمقتول في النار" وهذا تناقض، وذلك لأن عليا رفع سيفه في وجه مسلم، فكيف يكون علي داخل الجنة بحسب حديث، وداخل النار بحسب حديث آخر. وضرب (القذافي) مثلا آخر على التناقض عن عائشة، بأنه ورد حديث يقول: عائشة ناقصة عقل ودين" وحديث آخر يقول: "خذوا نصف دينكم من فم عائشة" وهذا تناقض واضح". وخرج القذافي بنتيجة أن الأحاديث لا يجوز أخذها، لأنه أعلن أن السنة لا يؤخذ بها، ولا يجوز أن يؤخذ بها؛ لأن المسلمين مختلفون عليها، ويجب أن يُقتصر على أخذ القرءان، لأنه متفق عليه بين المسلمين. (مذكرة من حزب التحرير مقدمة إلى العقيد القذافي، ١٩٧٨، ص٢).

ثانيا: المغالطة والتشهي: ومن أساليبهم في المغالطة والتشهي ما يأتي:

تارة يقولون أن العلماء ركزوا على نقد الإسناد دون نقد المتن، حيث يقول الأمير كاتياني: "كل قصد المحدثين ينحصر ويتركز في واد جدب ممحل في سرد الأشخاص الذين نقلوا المروي؛ ولا يشغل نفسه بنقد العبارة والمتن نفسه." (هوتسما، ١٩٩٨، ج٣، ص٨٣٧)؛ ويقول جوزيف شاخت: "ومن المهم أن نلاحظ أنهم أخفوا نقدهم لمادة الحديث، وراء نقدهم للإسناد نفسه." (هوتسما، ١٩٩٨، ج٣، ص٨٣٧). ثم جاء أحمد أمين متأثرا بما قاله المستشرقون ويقول: "وقد وضع العلماء للجرح والتعديل قواعد ليس هنا محل ذكرها، ولكنهم- والحق يقال- عنوا بنقد الإسناد أكثر عنوا بنقد المتن." (أمين، ١٩٥٩، ص٢١٧). ويتابع ويقول في كتابه ضحى الإسلام: "إن المحدثين عنوا عناية بالنقد الخارجي (السند)، ولم يعنوا هذه العناية بالنقد الداخلي، فقد بلغوا الغاية في نقد الحديث من ناحية رواته جرحا وتعديلا... ولكنهم لم يتوسعوا كثيرا

في النقد الداخلي، فلم يتعرضوا لمتن الحديث هل ينطبق على الواقع أو لا؟." (أمين، د. س، ج٢، ص١٣٠).

وتارة يقولون أن علم الجرح والتعديل أكذوبة ومبنية على المزاج، وقد نقل رشيد أيلال عن الدكتور عماد حسن في صفحته في الفيسبوك: "فظاهرة تناقل الروايات كما هي ليست هي إلا أكبر أكذوبة في تاريخ الأديان في العالم بينما مصداقية الجرح والتعديل للرواة أصلا كان من خصائص العرب الذميمة في التهويل في مدح من يحبونه وذم من يختلفون معه، مما يجعل الأمر مستحيلا أن يكون الجرح والتعديل يعكس حقيقة الرواة كما يتوهم أهل الحديث اليوم، وإنما يعكس فقط تقلب الأهواء في مدح وذم الناس لبعضها البعض سابقا وحاليا." (أيلال، ٢٠١٧، ص٤٧). ويؤيد ما نقله بقوله: "لا يمكننا بأي حال من الأحوال اعتبار خرافة ((الحديث)) علما، لأنها لا تملك من العلم شيئا، ومنهجها منهج أهواء، وأسلوبها انتقائي مزاجي، يخضع لأقوال الرجال، والتي بمقتضاها يتم الحكم على رجال آخرين بالصلاح أو بالطلاح." (أيلال، ٢٠١٧، ص٤٨).

إن مما لا يخفى على من كان عنده مسكة عقل، أو أدنى معرفة بالإسلام يدرك أن السنة النبوية ستبقى محفوظة بحفظ الله تعالى لا يؤثر عليها مكر الماكرين، ولا كيد الكائدين، فالقرءان والسنة أوحى بهما الله تعالى، وسيظل وحي الله المتلو، ووحيه المبين للمتلو متلازمان، لا ينفك أحدهما عن الآخر، ولأجل ذلك كان الاهتمام بالسنة وبحفظها والمحافظة عليها نقيّة من كل شائبة، فكان علماء الصحابة والتابعين ومن سار على نهجهم، يعتمدون في الحكم على الأحاديث النبويّة بالتصحيح والتضعيف والوضع، منهجية في غاية الدقة والإتقان، استلهموها من الوحي المعصوم، وفق قوانين الرواية – أي السند والإسناد – وقوانين الدراية -أي نقد المتن والبحث عن العلل الخفية فيه أو في السند – غير أن ضعف الوازع الديني في الأمة، منذ أن نُحِيَّ الإسلام عن الحياة، وأُخضع المسلمون للاستعمار الغربي، كاد أن تسود في الأمة حالة من اللامبالاة بدينها، فاستخف بها الأعداء وظهر منها ما ظهر من التطاول على وحي الله تعالى، فظهر فيها من لا يرجون لله وقارًا، ونشط العابثون من جديد للنيل من السنة، بدعوى أنهم إنما يردّون الأحاديث المدونة في المدونات الحديثيّة وفق نقد متن الحديث، زاعمين أنهم بفعلهم هذا قد جاءوا بما لم يأتِ به الأوائل في صدر هذه الأمة، متهمين الأوائل بأن اهتماماتهم الحديثية قد انصَبّت على الأسانيد والعوامل الشكلية في الجرح والتعديل ونحو ذلك، ولم يعنوا أنفسهم بتمحيص المتون، وهذا إن دل على شيء إنما يدل على جهلهم في جهود الأولين، وقد ساروا في هذه المزاعم على نهج المستشرقين أمثال جولد[٤] زيهر[٥]، وغاستون ويت وغيرهم، والحقيقة أن جهود المسلمين الأوائل منذ عهد الصحابة الكرام ومن اتبعهم بإحسان، كان شاملًا لكل ما يتعلق بحفظ السنة والمحافظة عليها صافية نقية سواء من جهة السند أم من جهة المتن على ما أشار إليه الباحثان في هذا البحث آنفا، وكانت لديهم المنهجية العلمية المحكمة في هذا الشأن وفي هذا المنهج الذي كان عليه الصدر الأول والعديد من الدراسات والأمثلة العلمية التي اشتملت عليها كتب علوم الحديث وتاريخ تدوينه، وقد ورد معنا وسيرد منها النماذج التي تكشف عما في أقوالهم هذه من مغالطات كبيرة، وأباطيل واهية يراد بها باطلًا من القول وزورا. ولا تهمهم السنة ولا يعنيهم تنقيحها، وليسوا من العدول ولا الموثقين في دينهم، وليسوا من أهل العلم والإتقان، ولا من أهل الخبرة والدراية بهذا الفن الدقيق، لذا نرى أنهم لم يلتزموا بأي ضابط من الضوابط التي كانت مرعيّة في الصدر الأول لهذه الأمة، ولم يبذلوا أي جهود مغايرة، يظهر فيها الحفاظ على السنة، وتنقيحها من كل دخيل، وإنما كان ردهم للأحاديث بناءً على الأهواء والرغبات الاستعمارية، حيث حكمّوا الظنون العلمية تارة وموافقة العصر تارة أخرى، وقبول العقل وعدمه تارة ثالثة، أو أنهم أرادوا تطويع شرعة الله ومنهاجه إلى المقتضيات العصرية وفق الرؤية الاستعمارية الغربية، فرفضوا قبول كل سنة تتعارض مع ذلك أو تنهى عنه في أي مجال من المجالات الحياتية السياسية والاقتصادية والحقوقية والأمور الجهادية. فالعلماء ركزوا على ضرورة الربط بين السند والمتن في الحكم على الأحاديث بالصحة أو الضعف، أو الوضع. وعدم الاكتفاء بالسند في الحكم على الحديث النبوي الشريف، إذ قد يكون الفيصل في الحكم على الحديث مع صحة سنده، هو النظر والتأمل في متن الحديث، فصحة الإسناد لا تعني صحة الحديث، وهذا ما أوضحه الباحثان في هذه الدراسة، بخصوص منهج الصحابة رضوان الله عليهم في قبول الحديث ورده، وفي هذا الخصوص يقول مرشد: "إن ما اشتهرت معرفته بين أهل العلم، واختاره المحققون أن صحة إسناد الحديث أو ضعفه لا يعني بالضرورة صحة متن الحديث أو ضعفه، وأنه يشترط إذا أردنا أن نصحح حديثًا ما، أن يسلم ذلك الحديث من المخالفة والعلة والشذوذ ...." (مرشد، ٢٠٠٠، ص٣٣-٣٥). وهذا هو منهج العلماء حيث يقول الصنعاني: "الحاصل أنه لا تلازم بين الإسناد والمتن، إذ قد يصح السند

أو يحسن لاستجماع شرائطها، ولا يصح المتن لشذوذ أو علة، وقد لا يصح السند، ويصح المتن من طرق أخرى." (الصنعاني، د. س، ج١، ص٢٣٤). وقال ابن صلاح: "...هذا حديث صحيح الإسناد أو حسن الإسناد دون قولهم هذا حديث صحيح أو حديث حسن لأنه قد يقال هذا حديث صحيح الإسناد ولا يصح لكونه شاذا أو معللا." (الشهرزوري، د. س، ص١٨٤-١٨٥). وقال الطيبي: "قولهم حَسنُ الإسناد أو صحيح الإسناد، دون قولهم حديث صحيح أو حسن، إذ قد يصح إسناده، أو يحسن دون متنه، لشذوذ أو علة." (الطيبي، ٢٠٠٩، ص٤٦).

المبحث الثالث: بواعث نقد الحديث في المراكز التغريبية

إن بواعث نقد الأحاديث في المراكز التغريبية إما لإيجاد فراغ تشريعي وإما لمسايرة الإسلام للعصر والحداثة بإلغاء قسم كبير من الأحاديث إرضاء لسياسة الأمر الواقع أو تقديم تبريرات واعتذارات نتيجة للانهزام النفسي والفكري أمام الغزو الفكري والحضاري والعلمي، والذي يؤيد ما توصل إليه البحث هو أن كثيرًا من دعاة منكري السنة علمانيون؛ لأن منزلة السنة من القرءان كمنزلة القانون من الدستور، والمحاولات التي تجري لانسلاخ القرءان من السنة بواعثها غير مخفية وهي إيجاد فراغ تشريعي في الإسلام من ثم إملاؤه بالتشهي واتباع الهوى وحكم العقل القاصر، وهم في النهاية علمانيون بثوب جديد. والذي يؤيد ذلك كلام أوزون في جنايته على الإمام البخاري إذ يرى بأن السنة غير التشريع ولا يلزم اتباعها حيث يقول: "أغلب الحديث النبوي ليس مصدر تشريع لأن معظم ما وصلنا عن طريقه لم ينفرد به النبي (ص) عن غيره من الناس لكي يتخذ شرعة ومنهاجا من بعده، فمثلا لم يكن النبي (ص) أول إنسان يأكل باليمين أو يأكل التمر... أو يبكي على وفاة ابنه أو ينام على جنبه الأيمن أو يقبّل النساء...." (أوزون، ٢٠٠٤، ص١٦). ثم يتابع ويقول في كتابه الإسلام هل هو الحل؟ يطرح سؤالا "ماهو الحل"، "أين وكيف يكون ذلك الحل؟" ثم يجيب بنفسه: "يأتي الجواب صريحا وواضحا ومباشرا: إن الحل يكون في العلمانية! والتي تعني بالنسبة لي...أن لا تحكم البلاد تحت شعار أو اسم الدينّ! ولتكن البلاد أينما تكون في الشرق أو الغرب أو الشمال أو الجنوب. وليكن الدين ما يكون إسلاميا- مسيحيا- يهوديا- سماويا أو غير ذلك عاما أو خاصا. فلا مكان للدين في سياسة البلاد والمواطنة...." (أوزون، ٢٠٠٧، ص١٤٦-١٤٧). وهذا رأي شحرور أيضا حيث يقول في كتابه الدولة والمجتمع: "وبما أن الدولة تخضع للتطور دائمًا فمن الطبيعي أن تفصل عن العبادات، وقد فصلها النبي (ص) بنفسه. وبهذا نرى أن الدولة الإسلامية دولة علمانية بحتة." (شحرور، ١٩٩٥، ص١٩٧). ثم يناقض نفسه ويتابع في نفس الكتاب ويقول: "لابد للتشريع في الدولة العربية الإسلامية، من أن يبنى على حدود الله كما وردت في أم الكتاب، وليس على شيء اسمه الشريعة الاسلامية، فالتشريع الاسلامي تشريع انساني ضمن حدود الله، ولا يجوز أن يصدر في هذه الدولة تشريع يعتمد على تشاريع إنسانية سابقة، ويترك حدود الله، وإذا حصل فهو باطل، فصاحب الحق الوحيد في إصدار تشريعات ثابتة لاتتغير هو الله، أما النصوص الحدية التشريعية التي يضعها الانسان، أيًا كان هذا الانسان، فمتغيرة تخضع للالغاء، وللأعراف، وللتطور التاريخي، والتناقضات الداخلية للمجتمع...." (شحرور، ١٩٩٥، ص٢٠٣).

ويقول البنا في كتابه هل يمكن تطبيق الشريعة؟: "والحقيقة أن تطبيق الشريعة يمكن أن لا يؤدي إلى إقامة الدولة الدينية، لأن الشريعة هي مجموعة أحكام يقتضيها العدل ويسعى الشعب لتطبيقها بالوسائل الديمقراطية وفي الدولة الديمقراطية ولكن هذه الحقيقة انسحقت تماما تحت ضغط الفكرة المتأصلة لدى الإسلاميين عن أن الشريعة تساوي الدولة... بحيث أصبح هذا الباطل هو الأمر المسلم به من الجميع. ... ويتطلب اقتلاع فكرة "دولة الشريعة" من الأذهان جهدا جبارا ومتصلا يقوم على مبدئين من أولهما أن تطبيق الشريعة في حد ذاته لا يعني الدولة الدينية...، والمبدأ الثاني أن الدولة الدينية ليست من الإسلام أصلا. فالإسلام لم ينزل لإقامة دولة، وإنما لهداية الناس...." (البنا، د.ت، ص١٤)، ويتابع في كتاب: "الإسلام دين وأمة وليس دينا ودولة" ويقول: "لإن الإسلام لم يقم دولة إلا فترة حكم الرسول للمدينة ولم تكن تلك الدولة فيها أبرز مقومات الدولة، أعني الجيش، البوليس والسجون والقوة القاهرة وفرض الضرائب...، كما أن تأسيس دولة المدينة لم يكن جزء من الإسلام عقيدة وشريعة، ولكن نتيجة لسياق الأحداث وتتابعها بصورة أوجبت قيامها فهي بنت الأحداث وليست بنت العقيدة." (البنا، ٢٠٠٣، ص١٥). ويتابع ويقول في نفس الكتاب والصفحة: "وبالإضافة إلى هذا كله فإن الإسلام يكاد يكون علمانيا." (البنا، ٢٠٠٣، ص١٥).

ويدعو البنا في كتابيه "هل يمكن تطبيق الشريعة؟" وكتاب " الإسلام دين وأمة" إلى الإصلاح في الإسلام لكي يواكب العصر بقوله: "حتى يمكن

إعطاء الشريعة دفعة جديدة، ولإبرازها في ثوب يتفق مع مقتضيات العصر قدر ما يختلف الثوب التقليدي، على أن يتم هذا كله دون تجاوز القرآن الكريم وما صح بصورة قاطعة – عن الرسول. فلا يمكن في مثل هذا الموضوع الهام والمعقد أن نأخذ بأحاديث تقبل الاحتمال ولا تثبت صحتها على وجه القطع، فضلا عن إننا لا نرى أن السنة لا تستقل بالتحريم والتحليل، وأن فيها ما لا يعد تشريعا، وأنه ليس لها التابيد الذي للقرءان." (البنا، د.ت، ص٣)، (البنا، ٢٠٠٣، ص٦٧).

ويفضل عدنان الرفاعي الدولة الليبرالية على الدولة الدينية بقوله: "المشكلة فيمن يدعون لدولة دينية من المعاصرين أنهم لم يستفيدوا من تطور الفكر الإنساني سياسيا، ولم يستفيدوا من تجارب الآخرين." (الرفاعي، ٢٠١٦، ص١٢). ويتابع ويقول: "كما أن البشرية تتطور حضاريا، كذلك يتطور الفكر الإنساني سياسيا ويتجه باتجاه الدولة الليبرالية، وهي الدولة التي تزداد فيها-مع الزمن- مساحة الحرية الشخصية المسؤولة التي لا تتعدى على حريات الآخرين.. فالديمقراطيات تتجه – مع النهوض الحضاري للمجتمعات – نحو الديمقراطية الليبرالية، وستتجه بعد ذلك نحو الليبرالية المسؤولة التي لا تخالف القيم والمبادىء التي يعتقدها أبناء تلك المجتمعات.. وهذا ما نعنية بالدولة الحرة في هذا الكتاب." (الرفاعي، ٢٠١٦، ص١٢).

والحل عنده تكمن في فصل الدين عن الحياة كما يقول هو: "ونحن عندما نقول: يجب فصل الدين عن السياسة، إنما نعني حماية هذه الخصوصيات، بعدم التعرض لها، وعدم التجريح بها، وعدم زجها في المشترك الاجتماعي الذي يجمع أبناء الوطن الواحد على مختلف انتماءاتهم.. ونعني أيضًا حماية العقد الاجتماعي بين المواطنين من أن تطغى فيه خصوصية على أخرى، ومن أن يغرق أبناء المجتمع الواحد جريًا وراء هذه الخصوصيات." (الرفاعي، ٢٠١٦، ص٥١). وهو يرى أن تحكيم شرع الله في دولة إسلامية يؤدي إلى التعدي على حقوق الآخرين لذلك يقول لمن يرى وجوب تحكيم شرع الله: "نقول لهم: ألا ترون أننا بدعوتنا لفصل الدين عن السياسة نحمي خصوصياتكم أنتم من أن يتعدى عليها الآخرون.. فالدعوة لحماية خصوصيات الآخرين من أن تعتدوا أنتم عليها هي ذاتها الدعوة لحماية خصوصياتكم من أن يتعدى عليها الآخرون.. والدعوة لنبذ دولة دينية ومذهبية وطائفية حسب أهوائكم المذهبية والطائفية، هي في الوقت ذاته دعوة لنبذ أي دولة دينية ومذهبية وطائفية حسب أهواء الآخرين.. ألا تريدون أن نمنع الآخرين من فرض أهوائهم المذهبية والطائفية عليكم عبر نظام سياسي مصبوغ باللون المذهبي والطائفي وتريدون انصياع الآخرين لها؟!." (الرفاعي، ٢٠١٦، ص٥١).

ويناقض الرفاعي نفسه في كتابه الحق الذي لا يريدون، بقوله: "إن معظم جوانب السنة الشريفة هي الممارسة الفعلية العملية الحياتية لمعظم أفراد الأجيال الملاحقة، لشعائر العبادات ولكل ما يتعلق بحيثيات هذه السنة (التي تجمع عليها الأمة من شعائر منفصلة لكليات النص القرآني) من قول أو فعل أو إقرار، ابتداء من الجيل الأول حتى جيل جمع الحديث بل حتى الآن." (الرفاعي، د.ت، ص١٤٩). طيب إذا كان هذا هو الفهم الصحيح للسنة فلماذا تنادي بفصل الدين عن السياسة أليس في رسول الله عليه السلام أسوة حسنة؟ أليس ما دعا إليه الرسول الرسول عليه السلام وجسده في الحياة خلال ثلاث وعشرون سنة موضع تأسي؟

ولم يكتفِ الرفاعي بهذا القدر؛ بل ينكر في كتابه "الدولة الحرة" وجود منظومة فكرية وسياسية وتشريعية في الاسلام بقوله: "ولا نرى في كتاب الله تعالى جزئياتٍ وتفصيلًا لنظام سياسي محدد بعينه، فكل التفصيلات (التي جاءتنا عبر الروايات التاريخية) للأنظمة السياسية منذ وفاة النبي صلى الله عليه وسلم إلى قرونٍ من الزمن، بل إلى الآن، هي تاريخ لا علاقة له بالدين، بل ويخالف تعاليم الدين –في هذا الأمر- في معظم الحالات..." (الرفاعي، ٢٠١٦، ص٢٥). وبإمكاننا أن نسأل الرفاعي ومن سار على نهجه إذا كانت السنة النبوية كما تقولون أنتم أنها أعمال النبي عليه السلام دون أقواله؟ أوليس النبي عليه السلام منذ أن صدع بالدعوة إلى أن مات كان حاكما على الرعية ويحكم بين الناس بما أراه الله أليس هذا نظاما سياسيا كاملا وشاملا؟ فلماذا لا تأخذ به وتتركه؟

والرفاعي يشكك في نفس الكتاب في خلافة الخلفاء الراشدين ويعيب من يتأسى بهم بقوله: "لم يسألوا أنفسهم: هل أبوبكر الصديق تصرف بأمر من الله تعالى حينما عين عمر بن الخطاب خليفة له قبيل موته، أم باجتهاد شخصي لا علاقة له بالدين؟.. وكذلك عمر حينما اختار ستة يختارون واحدا منهم؟ وكذلك...الطامة الكبرى أنهم لا يستطيعون الوصول إلى نتيجة مفادها أن هذه اجتهادات بشرية لا علاقة لها بالدين، فالوحي انتهى بموت النبي صلى الله عليه وسلم، وبالتالي لا يستطيعون الوصول إلى مفادها أن دولتهم التي يطبلون ويزمرون لها هي دولة

تاريخية لا علاقة لها (كآلية وصول للسلطة، وكتقنين...) بمنهج الله تعالى لا من قريب ولا من بعيد." (الرفاعي، د. س، ص١١). وهو يعتمد على الروايات في التشكيك بالصحابة ويترك ثناء الله تعالى عليهم رضي الله عنهم الوارد في القراءان الكريم الذي هو المصدر الوحيد عنه، حيث يقول في كتابه الحق الذي لا يريدون: "ولذلك عزمت في هذا البحث أن أقوم بعرض مقاطع من أمهات كتب التاريخ[٦] المعتمدة في عالمنا الإسلامي، والتي تأخذ بها الأمة، لنرى كيف بدأ الخلاف بين أفراد هذه الأمة منذ وفاة النبي صلى الله عليه وسلم، حتى الآن .. مرة من أجل الاستيلاء على الزعامة الدينية لهذه الأمة (سياسيا)، ومرة من أجل الاستيلاء على القيادة الفكرية، ومرة من أجل نصرة مذهب على حساب مذهب آخر، ومرة من أجل نصرة إمام أو فقيه، أو من أجل ذلة والانتقام...." (الرفاعي، د.ت، ص٨١).

ونحو ذلك من المغالطات، التي إنما تثار ابتغاء الفتنة في الدين، وابتغاء جعل النصوص القرءانية تبعًا لأهوائهم، لترويج مذاهبهم الكفريّة، من خلال لَيْ عُنق النصوص القرءانية، وتحميلها ما لا تحتمله، ولغرض التحلل من الكثير من التكاليف الشرعيّة التي لا سبيل لمعرفتها إلا بالسنة النبوية المبينة لها، سواءً ما كان له أصل في القرءان الكريم، ويحتاج إلى بيان مجمله، أو تخصيص عامّه، أو تقييد مطلقه، أو تفسير مبهمه، أو بيان ناسخه ومنسوخة، أو الكشف عن دلالاته الاصطلاحية، أم كان من التكاليف الشرعية الواردة في السنة النبوية فقط، وليس لها أصل في القرءان الكريم.

إذن والحالة هذه لابد من إعادة الثقة بالسنة النبوية، وقطع السبيل على ذوي الأهواء والأغراض والنزعات الفرقيّة، والمذهبيّة، والسياسيّة، بمقارعة حججهم الواهية، وضبط القواعد والموازين الشرعيّة، اللازمة في التثبت من السنة، وإبراز أن السنة ركن عظيم في الإسلام، وأن القرءان بلا سنة لا يعرف منه إلاّ النزر اليسير في دين الإسلام، ولذلك كانت مهمة النبي صلى الله عليه وسلم تعليم الناس القرءان والسنة معًا جنبًا إلى جنب. ويتأيد ذلك بقوله سبحانه وتعالى: (لَقَدْ مَنَّ اللّهُ عَلَى الْمُؤمِنِينَ إِذْ بَعَثَ فِيهِمْ رَسُولاً مِّنْ أَنفُسِهِمْ يَتْلُو عَلَيْهِمْ آيَاتِهِ وَيُزَكِّيهِمْ وَيُعَلِّمُهُمُ الْكِتَابَ وَالْحِكْمَةَ وَإِن كَانُواْ مِن قَبْلُ لَفِي ضَلالٍ مُّبِينٍ) آل عمران: (١٦٤)؛ وقوله سبحانه: (هُوَ الَّذِي بَعَثَ فِي الْأُمِّيِّينَ رَسُولاً مِّنْهُمْ يَتْلُو عَلَيْهِمْ آيَاتِهِ وَيُزَكِّيهِمْ وَيُعَلِّمُهُمُ الْكِتَابَ وَالْحِكْمَةَ وَإِن كَانُوا مِن قَبْلُ لَفِي ضَلَالٍ مُّبِينٍ) آل عمران: (١٦٤)؛ وقوله سبحانه: (...كَمَا أَرْسَلْنَا فِيكُمْ رَسُولاً مِّنكُمْ يَتْلُو عَلَيْكُمْ آيَاتِنَا وَيُزَكِّيكُمْ وَيُعَلِّمُكُمُ الْكِتَابَ وَالْحِكْمَةَ وَيُعَلِّمُكُم مَّا لَمْ تَكُونُواْ تَعْلَمُونَ) الجمعة: (٢). فهذه الآيات وغيرها كثير لتدل بمنطوقها وظاهرها، فضلًا عن مفهومها أن السنة لا يمكن فصلها عن القرءان الكريم بحال من الأحوال، ولذلك فإن الأمة الإسلاميّة في عصورها الزاهرة، وقبل زوال الدولة الإسلاميّة من الوجود،لم تنكر السنة كمصدر رئيس في بيان القرءان الكريم وأحكامه وتشريعاته ودلالة ألفاظه، والذي حصل في الأمة كأمة إسلاميّة، هو الاختلاف في الضوابط اللازمة للتثبت من السنة، والمناهج المرعيّة في طرق إثباتها. وبقيت الأمة الإسلامية معظمة للسنن الصحيحة، مراعية حرمتها وحجيتها في الشريعة الإسلامية، وظل العلماء المعتبرين يبحثون علاج مشكلات البشر في ضوء الكتاب الكريم والسنة النبوية. وعلى مر العصور نجد أن من يحاول التشكيك بالسنة، أو النيل منها، أو نبذها، يكون هو المنبوذ والمتهم في عقيدته ودينه، ويحكم عليه من العلماء وغيرهم بأنه ضال مضل. وهذا حال أبواق الغرب الاستعماري الذين سفهوا أنفسهم وأصموا آذانهم وألغوا عقولهم، وباعوا أنفسهم للشيطان، فكانوا كالذين قال الله فيهم: (وَمَثَلُ الَّذِينَ كَفَرُواْ كَمَثَلِ الَّذِي يَنْعِقُ بِمَا لاَ يَسْمَعُ إِلاَّ دُعَاء وَنِدَاء صُمٌّ بُكْمٌ عُمْيٌ فَهُمْ لاَ يَعْقِلُونَ) البقرة: (١٥١). والله لهم بالمرصاد، ولهم الخزي في الدنيا والآخرة قال الله سبحانه: (وَلاَ تَحْسَبَنَّ اللّهَ غَافِلاً عَمَّا يَعْمَلُ الظَّالِمُونَ إِنَّمَا يُؤَخِّرُهُمْ لِيَوْمٍ تَشْخَصُ فِيهِ الأَبْصَارُ مُهْطِعِينَ مُقْنِعِي رُءُوسِهِمْ لاَ يَرْتَدُّ إِلَيْهِمْ طَرْفُهُمْ وَأَفْئِدَتُهُمْ هَوَاء وَأَنذِرِ النَّاسَ يَوْمَ يَأْتِيهِمُ الْعَذَابُ فَيَقُولُ الَّذِينَ ظَلَمُواْ رَبَّنَا أَخِّرْنَا إِلَى أَجَلٍ قَرِيبٍ نُّجِبْ دَعْوَتَكَ وَنَتَّبِعِ الرُّسُلَ أَوَلَمْ تَكُونُواْ أَقْسَمْتُم مِّن قَبْلُ مَا لَكُم مِّن زَوَالٍ) البقرة: (١٧١).

الخاتمة: ويتضمن الخاتمة النتائج والتوصيات:

النتائج:

وبعد الفراغ من العرض والتحليل والوصف لنقد الحديث في المراكز التغريبية الراهنة، ارتأى الباحثان اختتامه بما توصل إليه من نتائج، تثري البحث وتزيده إيضاحًا، وأهم تلك النتائج:

أولًا: إن نقد الحديث في المراكز التغريبية الراهنة كان الغرض منه الهجوم على السنة والتقليل من شأنها والاكتفاء بالقرءان، بدعوى أن الدين الصحيح إنما مصدره القرءان وحده، وكل ما عدا القرءان يُبعد عن الإسلام الصحيح، وحجتهم في نبذ السنة، أنّها مشكوك فيها، وكان وراء تلك المحاولات الاستعمار الغربيّ، وذلك من أجل القضاء على الإسلام، الذي هو الجدار الواقي للأمة الإسلامية، وهو القوة الباعثة على حيوية الأمة، ودفعها للوقوف في وجه الاستعمار الغربي، ورده خائبًا مدحورًا.

ثانيًا: ما صح عن النبي عليه السلام من حيث حجيتها كالقرءان الكريم، الإيمان بها إيمان، والكفر بها كفر وردة عن الإسلام، وكذلك العمل بما جاء بها فرض كالعمل بما جاء به القرءان الكريم سواء بسواء، لقوله صلى الله عليه وسلم: "ألا إني أوتيت الكتاب ومثله معه." ولذلك يجب الاهتمام بالسنة وإحاطتها بالعناية رواية ودراية، خاصة وأن الأعداء عمدوا إلى النيل من الإسلام عن طريق العبث في السنة من خلال التشكيك في رواة الحديث أو الطعن فيهم واتهامهم بالأهواء وعدم العدالة، واتهامهم بالكذب ومن خلال ادعاء عدم صلة السنة بالوحي أو بالنبي صلى الله عليه وسلم، ونحو ذلك من أمور تتعلق برواية الأحاديث -أي بأسانيدها- وهذا مما لا يحتاج إلى مزيد جهد فيه، كون عصر الرواية قد انقطع وانتهى بالتدوين. والذي لا يزال بحاجة إلى مزيد اهتمام وبحث هو موضوع علم الحديث "دراية" خاصة مع وجود الطعن في متن الحديث، أو وضع متون مكذوبة على أسانيد صحيحة ومع وجود من ينكرون المتون الصحيحة بدعاوى باطلة اتباعًا للأهواء، أو تحقيقًا لأغراض دنيويّة، أو تمشيًا مع أهداف فرقية، ويزيد الأمر أهمية، دعاوى المستشرقين وأتباعهم بضرورة نقد المتون، على غير هدىً ولا كتاب منير، لتحقيق أغراضهم في النيل من الإسلام، والعبث بأصل رئيس هام فيه وهو السنة النبوية، فتحت غطاء نقد متن الحديث بلا قواعد ولا ضوابط شرعية صحيحة راحوا يجدّفون في السنة بغير علم ولا هدى ولا كتاب منير، ليُضلوا بذلك عن سبيل الله من ليس لديهم الخبرة الكافية بالسنة النبوية، من الجهلة والمغفلين وأنصاف المتعلمين.

ثالثًا: ما يورده علماء الحديث من النهي عن كتابة غير القرءان، أو وجوب الاهتمام بالقرءان الكريم، أو النهي عن الإكثار من الحديث، أو رد الصحابة لبعض الأحاديث، أو الاستشهاد على أنها قد قالها النبي، فهذه الأمور وأمثالها، لا تعني التهوين من قيمة السنة، أو أن القرءان وحده يغني عنها في بيان الإسلام، وإنما كل ذلك من قبيل الاهتمام بالسنة، والحيطة لدين الله، كي لا يداخله أو يلتبس به ما ليس منه لكون السنة عندهم مثل القرءان. فالقرءان والسنة متلازمان، لا ينفصل أحدهما عن الآخر، ولا يتم فهم الإسلام، ومعرفة تشريعاته وأحكامه إلا بالسنة النبوية. أما وأن القرءان الكريم لا يأتيه الباطل من بين يديه ولا من خلفه، وقد تكفل الله بحفظه، فقد بقيت السنة النبوية مما يتوجب على المؤمنين الأتقياء العدول، أن يتثبتوا منها وأن يحتاطوا لها، ويحافظوا عليها، بالنقد والتمحيص للأسانيد والمتون معًا.

رابعًا: نقد الحديث، أمر مشروع، قام به أصحاب النبي صلى الله عليه وسلم، ولم ينكر منهم أحد على ذلك. ولكن لا ينبغي أن يكون ذلك من قبل الجهلاء أو أنصاف المتعلمين، ولا ينبغي أن يقبل ذلك من أعداء المسلمين، أو المتأثرين بالمستشرقين ودراساتهم، كمن ليس لهم باع في تلك العلوم وخاضوا فيما لا يجوز لهم الخوض فيها وأصبحوا آفه على تلك العلوم وصدق فيهم قول ابن حزم: "لا آفة على العلوم وأهلها أضر من الدخلاء فيها وهم من غير أهلها، فإنَّهم يجهلون ويظنُّون أنَّهم يعلمون، ويفسدون ويقدرون أنهم يصلحون." (ابن حزم، 1979، ص67)؛ وإنما يجب أن يضطلع بذلك المتمرسون في الفقه الإسلامي وأصوله ودراسة الأحاديث النبويّة، والأتقياء العدول، من ذوي النزاهة والورع، البعيدين عن التعصب لمذهب أو نحله. ومن ذوي الملكة الفقهيّة والبناء الفكري الإسلامي المتين. وفي هذا الخصوص يقول أبو غدة: "ومما ينبغي التنبيه عليه هنا: أن سبر المتن ... لا ينهض به إلاّ العلماء الفحول الكبار، الجامعون للعلم رواية ودراية وفقهًا وتاريخًا ونقدًا وبصيرة ...." (أبو غده، ١٩٨٤، ص٩٠).

الحواشي:

[1] في الأصل "مختلفوا".

[2] محقق كتاب تقيد العلم أخرج الأحاديث المتعلقه بالنهي عن كتابة الأحاديث أو الأمر بإحراق ما كتب أنها ضعيف، ص25.

[3] وقد ألف الكاتب كتابه لإثبات أن صحيح البخاري ألفه مجهول ونسب إلى البخاري حيث يقول: "ونخلص في النهاية إلى أن هذا الكتاب بشكله الحالي مؤلفه مجهول، ولا تربطه أي علاقة بالشيخ البخاري." ص9.

[4] في الأصل "جولد زهير".

[5] وقد قال محمد أبو شهبة في كتابه دفاع عن السنة، في حق محمود أبو رية صاحب كتاب أضواء على السنة المحمدية: "... إن أبا رية قد أخذ كلام جولد سيهر ونفخ فيه ما شاء له هواه وجهالته بالحديث أن ينفخ حتى جعل من الحبة قبة، ومن الكذب سرابا يظنه الظمآن ماء حتى إذا جاءه لم يجده شيئا، وقد ظهر لك أبو رية على حقيقته دعِيٌ متطاول سليط اللسان، وسارق بارع يسطو على أفكار الناس وآرائهم ويتبجح بها لنفسه." ص123. ويتابع ويقول: "أبو رية لم يكن إلا بوقا يردد كلام جولد سيهر وتابعه حذو النعل بالنعل." ص139. بتصرف يسير جدا.

[6] يحيل القارىء في هامش كتابه: "الحق الذي لا يريدون دراسة في روايات الأحاديث على ضوء القرآن الكريم" إلى كتاب الكامل في التاريخ لابن الأثير، ص-82 87.

قائمة المصادر والمراجع:

إبن جماعة. بدرالدين محمد إبراهيم. (١٩٨٦). المنهل الروي في مختصر علوم الحديث النبوي، تحقيق: محي الدين عبدالرحمن رمضان. (ط٢). بيروت. دار الفكر.

إبن حزم، علي أحمد سعيد. (د.ت). الإحكام في أصول الأحكام، تحقيق: أحمد محمد شاكر. (د.ط). بيروت. دار الآفاق الجديدة.

إبن حزم، محمد علي بن أحمد. (١٩٧٩). الأخلاق والسير في مداواة النفوس. (د.ط). بيروت. دار الآفاق الجديدة.

إبن فارس، أحمد بن فارس بن زكريا. (٢٠٠١). معجم مقاييس اللغة. (ط١). بيروت. دار إحياء التراث العربي.

إبن منظور، جمال الدين محمد بن مكرم. (١٩٨٤). لسان العرب. (ط٣). بيروت. دار صادر.

أبو داود، سليمان بن أشعث السجستاني. (١٩٩٧). سنن أبي داود. (ط١). بيروت. دار ابن حزم.

أبو رية، محمود. (د.ت). أضواء على السنة المحمدية أو دفاع عن الحديث. (ط٦). القاهرة. دار المعارف.

أبو شهبة، محمد محمد. (د.ت). دفاع عن السنة. (د.ط). القاهرة. مكتبة السنة.

أبو غدة، عبدالفتاح. (١٩٨٤). لمحات من تاريخ السنة وعلوم الحديث. ط١. بيروت. دار عالم الكتب.

الأعظمي، محمد مصطفى. (١٩٨١). دراسات في الحديث النبوي. (ط٣). الرياض. شركة الطباعة العربية السعودية.

أمين، أحمد. (١٩٥٩). فجر الإسلام. (ط١٠). بيروت. دارالكتاب العربي.

أمين، أحمد. (د. ت). ضحى الإسلام. (د. ط). القاهرة. مكتبة الأسرة.

أوزون، زكريا. (٢٠٠٤). جناية البخاري إنقاذ الدين من إمام المحدثين. (ط١). رياض. الريس للكتب والنشر.

أوزون، زكريا. (٢٠٠٧). الإسلام هل هو الحل. (ط١). رياض. الريس للكتب والنشر.

أيلال، رشيد. (٢٠١٧). صحيح البخاري نهاية أسطورة. (ط١). المغرب. دار الوطن.

البخاري، محمد إسماعيل. (١٩٩٨). صحيح البخاري. (د.ط). الرياض. بيت الأفكار الدولية.

بخش، خادم حسين إلهي. (٢٠٠٠)، القرآنيون وشبهاتهم حول السنة. (ط٢). الطائف. مكتبة الصديق.

البنا، جمال. (٢٠٠٣). الإسلام دين وأمة. (ط١). القاهرة. دار الفكر الإسلامي.

البنا، جمال. (٢٠١٠). تجديد الإسلام. (ط١). القاهرة. دار العين.

البنا، جمال. (د.ت). هل يمكن تطبيق الشريعة؟. (د.ط). القاهرة. دار القمر الإسلامي.

التبريزي، محمد بن عبد الله الخطيب. (١٩٨٥). مشكاة المصابيح، تحقيق: محمد ناصر الدين الألباني. (ط٣). بيروت. المكتب الإسلامي.

الخطيب البغدادي، أحمد علي ثابت. (٢٠٠٣). الكفاية في معرفة أصول علم الرواية. تحقيق: إبراهيم مصطفى آل بحبح الدمياطي. (ط١). القاهرة. دار الهدي.

الخطيب، محمد عجاج. (١٩٨٨). السنة قبل التدوين. (ط٢). القاهرة. أم القرى للطباعة والنشر.

الخيرآبادي، محمد أبو الليث. (٢٠١١). اتجاهات في دراسات السنة قديمها وحديثها. (ط١). بيروت. مؤسسة الرسالة ناشرون.

الرفاعي، عدنان. (د.ت). الحق الذي لا يريدون دراسة في روايات الأحاديث على ضوء القرآن الكريم، مركز الذكر للدراسات القرءانية. www.thekr.net.

الرفاعي، عدنان. (٢٠١٢). الفارق بين السنة الشريفة وروايات الأحاديث. (ط٤). موقع الذكر للدراسات الإسلامية. www.thekr.net.

الرفاعي، عدنان. (٢٠١٦). الدولة الحرة مطلب قرءاني. مركز الذكر للدراسات القرءانية. www.thekr.net.

الزمخشري، جارالله محمود عمر أحمد. (١٩٩٨). أساس البلاغة، تحقيق: محمد باسل عيون السود. (ط١). بيروت. دارالكتب العلميه.

السَيوطي، تدريب الراوي في شرح تقريب النواوي. (٢٠٠٣)، تحقيق أبو معاذ طارق عوض الله. (ط١). الرياض. دار العاصمة.

السَيوطي، جلال الدين عبدالرحمن. (١٩٧٨). مفتاح الجنة في الاحتجاج بالسنة، تحقيق: مصطفى عبدالقادر عطا. (ط١). بيروت. دار الكتب العلمية.

شحرور، محمد. (١٩٩٥) الدولة والمجتمع. (د.ط) دمشق. الأهالي للطباعة وللنشر والتوزيع.

شحرور، محمد. (٢٠١٢). السنة الرسولية والسنة النبوية رؤية جديدة. (د.ط). بيروت. دار الساقي.

الشهرزوري، عثمان عبدالرحمن بن صلاح. (د.ت). مقدمة ابن الصلاح ومحاسن الاصطلاح، تحقيق: عائشة عبدالرحمن بنت الشاطيء. (د.ط). القاهرة. دار المعارف.

الصنعاني، محمد إسماعيل. (د.ت). توضيح الأفكار لمعاني تنقيح الأنظار، تحقيق: محمد محي الدين عبدالحميد. (د.ط). المدينة المنورة. المكتبة السلفية.

الطيبي، الحسين بن محمد بن عبد الله شرف الدين. (٢٠٠٩). الخلاصة في معرفة الحديث، تحقيق: أبو عاصم الشوامي الأثري. (ط١). القاهرة. المكتبة الإسلامية للنشر والتوزيع.

الفيروزآبادي، محمد بن يعقوب. (٢٠٠٥). القاموس المحيط، تحقيق: مكتب تحقيق التراث في مؤسسة الرسالة. (ط٨). بيروت. مؤسسة الرسالة للطباعة والنشر والتوزيع.

القاسمي، محمد جمال الدين بن محمد. (٢٠٠٤). قواعد التحديث من فنون مصطلح الحديث، تحقيق: مصطفى شيخ مصطفى. (ط١). بيروت: مؤسسة الرسالة ناشرون.

ماهر، أحمد عبده. (٢٠١٤). السنة النبوية بين الدس والتحريف. https://www.ariib.com/book/

مذكرة من حزب التحرير مقدمة إلى العقيد القذافي. (١٩٧٨).

مرشد، عادل. (٢٠٠٠). المنهج الصحيح في الحكم على الحديث النبوي الشريف. (ط١). بيروت. مؤسسة الرسالة.

مسلم، بن الحجاج القشيري النيسابوري. (١٩٨٨). صحيح مسلم. (د.ط). الرياض. بيت الأفكار الدولية.

مصطفى إبراهيم، وآخرون. (د. ت). المعجم الوسيط. (د. ط). القاهرة: معجم اللغة العربية.

المطيري، حاكم عبيسان. (٢٠٠٢). تاريخ تدوين السنة وشبهات المستشرقين. (ط١). جامعة الكويت. لجنة التأليف والتعريب والنشر.

هوتسما، م. ت. ت. و. أرنولد، ر. باسيت، ر. هارتمان، (١٩٩٨). موجز دائرة المعارف الإسلامية. (ط١). إريتريا. مركز الشارقة للإبداع الفكري.

اليحصبي، القاضي عياض موسى. (د.ت). الإلماع إلى معرفة أصول الرواية وتقييد السماع. تحقيق: أحمد فريد المزيدي. بيروت. دارالكتب العلمية.